

منشور مالي رقم ( ١٧ ) لعام ٢٠١٦ م  
بشأن ضرورة استخدام أجهزة نظام تتبع المركبات  
لضبط ومراقبة حركة وتنقل المركبات والاليات الحكومية

أصحاب السمو والمعالي الوزراء / المستشارين الموقرين  
أصحاب المعالي / السعادة رؤساء مجالس الإدارة للهيئات والمؤسسات العامة الموقرين / المحترمين

إستمراراً للمساعي المبذولة في مراجعة ومتابعة أوجه الصرف في الوزارات  
والوحدات الحكومية من أجل ترشيد ورفع كفاءة الإنفاق العام.

وبناءً على مراجعة إغلاق الحسابات الشهرية للإنفاق العام حتى نهاية شهر  
مايو ٢٠١٦ م، فقد أوضحت مؤشرات المصروفات الفعلية للوزارات والوحدات  
الحكومية استمرار إرتفاع الصرف المتعلق بإستخدام المركبات الحكومية  
والمتمثل في مصروفات استهلاك الوقود والصيانة وقطع الغيار والتأمين.

وحيث أن بعض الجهات الحكومية قد استخدمت أجهزة نظام تتبع  
المركبات والذي مكنها من متابعة حركة وتنقل المركبات لديها وسهل إدارة  
وتتبع حركة أسطول مركباتها، كما ساهمت تلك الأنظمة في تقنين الصرف  
المترب على استخدام المركبات.

لذا فإن وزارة المالية ترجو من كافة الوزارات والوحدات الحكومية بضرورة

العمل بما يلي بصفة عاجلة:

( ٢ )

**أولاً:** تركيب الأنظمة الإلكترونية الخاصة بتتبع حركة وتنقل المركبات في كافة المركبات الحكومية.

**ثانياً:** المتابعة الدورية لاستخدام المركبات الحكومية وإتخاذ ما يكفل لضبط حركتها لتنفيذ المهام المناطة بها ضمن إطار الاستخدام السليم للمركبة وإدامة الآليات والمركبات الحكومية.

نرجو من الجميع التعاون لما فيه المصلحة العامة.  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام، ، ،

درويش بن إسماعيل بن علي البلوشي  
الوزير المسؤول عن الشؤون المالية

صدر في: ٨ / ١٠ / ١٤٣٧هـ  
الموافق: ١٣ / ٧ / ٢٠١٦م